

البصمة الوراثية وأثرها في كشف الجرائم

شاكر سليمان، طالب دكتوراه
الدكتور عباس طاهر
بجامعة مستغانم

مقدمة

منذ زمن طويل كانت البصمة الوراثية هي الركيزة الأساسية الموثوقة لتحديد هوية الأشخاص بجانب ذلك فقد بدأ العلماء المتخصصون البحث في استحداث تقنيات حديثة يمكن الاستعانة بها بجانب البصمات التي قد لا تكون قاطعة في بعض الأحيان، هذا فضلا عن أن أكثر الجناة والمجرمين باتوا يرتدون القفازات خلال تنفيذ عمليات السطو والسرقة، أو يكسبون أصابعهم ببصمات اصطناعية من البلاستيك يكون من شأنها تعقيد وإرباك الجهات الأمنية. توصل علماء الأدلة الجنائية إلى التعرف على الشخص من بصمات عينه وأذنه وأسنانه، ولا يزال علم البصمات يتقدم بسرعة مذهلة من أجل الوصول إلى تحقيق المطابقة بين الحقيقة الواقعية والقانونية لتحقيق العدالة.

فالتقدم العلمي في السنوات الأخيرة من القرن العشرين كشف خصائص أخرى قد تكون أسهل وأدق ومن بين هذه الاكتشافات الأكثر إثارة هي تقنية الحمض النووي المعروف: بـ (ADN) هو اختصار لكلمة (deoxyribonucleic acid) هو عبارة عن حمض وراثي يوجد في أنوية خلايا الكائنات الحية وهو الحمض النووي المسؤول عن نقل الصفات الوراثية عبر الأجيال.

لم تعرف البصمة الوراثية حتى كان عام 1984 حينما نشر د/ أليك جيفري (Alec Jeffrey) عالم الوراثة بجامعة ليستر (Leicester) بلندن بحثاً أوضح فيه أن المادة الوراثية قد تتكرر عدة مرات، وتعيد نفسها في تبعات عشوائية غير مفهومة، وواصل أبحاثه حتى توصل بعد عام واحد إلى أن هذه التتابعات مميزة لكل فرد، ولا يمكن أن تتشابه بين اثنين إلا في حالات التوائم

المتماثلة فقط⁽¹⁾ وسجل الدكتور أليك براءة اكتشافه عام 1985 وأطلق على هذه التتابعات البصمة الوراثية للإنسان (The DNA Fingerprin)، وعرفت على أنها وسيلة من وسائل التعرف على الشخص عن طريق مقارنة مقاطع (ADN) وتسمى كذلك الطبعة الوراثية (DNA Typing)، أو بصمة الجينات، بل إن احتمال تشابه بصمتين وراثيتين بين شخص وآخر هو واحد في التريليون، مما جعل التشابه مستحيلاً، كما أثبتت الدراسات أن حامض الـ (ADN) هو المكون للمادة الوراثية للغالبية العظمى من الجينات وذلك فيما عدا بعض أنواع الفيروسات فإن مادتها الوراثية تتكون من حامض (RNA)، وليس (ADN) مثل ذلك فيروس شلل الأطفال، والآنفلونزا، وكثير من الفيروسات النباتية⁽²⁾، فاختلفت التعريفات القانونية لدى فقهاء القانون عند تعريفهم للبصمة الوراثية حيث عرفها البعض بأنها الصفات الوراثية التي تنتقل من الأصول إلى الفروع والتي من شأنها أن تحدد شخصية كل فرد عن طريق تحليل جزء من حامض (ADN) الذي تحتوى عليه خلايا جسده⁽³⁾، وعرفها البعض الآخر بأنها تعيين هوية الإنسان عن طريق تحليل جزء أو أجزاء من حمض (ADN) المتمركز في نواة أي خلية من خلايا جسمه⁽⁴⁾.

فعينة دم أو خصلة شعر أو بقع بول أو قطعة عظم تقود الجهات المختصة إلى تحديد هوية الجاني من خلال عزل الحامض النووي من المتهمين ومقارنة البصمات الوراثية للأحماض النووية المعزولة من المتهمين ليتم تحديد هوية الموجودين في مسرح الجريمة، تأسست هذه التقنية الحديثة على أن الأنسجة الشخصية للحمض النووي تختلف من شخص لآخر، وحتى بين أفراد العائلة تماماً، وتختلف بين الآباء والأبناء ومن بين

المطلب الأول: خصائص ومميزات البصمة الوراثية

تتميز البصمة الوراثية بمجموعة من المميزات والخصائص تجعلها تفوق كثيرا الأدلة العلمية الأخرى كبصمات الأصابع وفصائل الدم، فمن الناحية العلمية تعتبر البصمة الوراثية.

دليل إثبات تكاد تكون قاطعة لذلك أصبحت البصمة الوراثية للخلايا البشرية واحدة من أقوى التقنيات في العالم الجنائي الحديث ويمكن تطبيق هذه التقنية على جميع العينات البيولوجية وهذه ميزة هامة في حالة عدم وجود بصمات أصابع المجرم حيث يمكن استخلاصها من أي خلية في جسم الإنسان ما عدا خلايا الدم الحمراء⁽⁸⁾ فالحمض النووي يمتاز بقوة إثبات كبيرة جدا في أقصى الظروف البيئية المختلفة، وعند تحليل ال (ADN) نستطيع الكشف عن النمط الوراثي للحمض النووي، ولكن بالمقارنة مع الاختبارات البيولوجية الأخرى والتي تعتمد على تحديد العلامات البيولوجية نستطيع معها

كشف الاختلاف فقط لأن التشابه في علامتها منتشر بين الناس، فعلى سبيل المثال نجد الكثير من الناس يحملون فصيلة الدم (o) ولكون خيارتها مبنية على أساس النفي فقط بينا البصمة الوراثية تكون مبنية على أساس النفي والإثبات بشكل قاطع، فإذا تطابقت عينتان في نفس المقاطع الوراثية استنتجنا بأنها من مصدر واحد ولهذا السبب استخدمت هذه التقنية الحديثة في مجال القضايا الجنائية⁽⁷⁾.

إنّ الفحوصات البيولوجية العادية تعتمد على حجم وعمر الأثر المادي والحالة الموجودة عليها، بينما تكمن قوة تحليل (ADN) حيث أنه لا يلزم لهذا الفحص إلا كميات قليلة فقط كما أن إمكانية تزويره تصبح مستحيلة، لهذه الأسباب تم تعميم الأخذ بهذه التحاليل لقوتها، ومن جهة أخرى فإن الحامض النووي يقاوم عوامل التحلل والتعفن لمدة طويلة، ويقاوم عوامل الرطوبة والحرارة. فالحمض النووي موجود في منطقة صغيرة جدا في الخلية تسمى النواة وتحتوى على جميع الخلايا فتظهر البصمة الوراثية على هيئة خطوط عريضة تسهل قراءتها وحفظها في جهاز الكمبيوتر لحين الحاجة إليها للمقارنة كما هو الحال في بصمات الأصابع.

المجالات التي يمكن لهذا الاكتشاف أن يؤدي فيها دورا فعالا مجال الإثبات الجنائي وذلك من خلال تفرد الحمض النووي في شكل بصمة جينية عن طريق تقنيات علمية صممت لهذا الغرض، وهذه التقنية قد أثبتت فعاليتها، ف سبحانه الله الخالق العظيم الذي يقول في كتابه الكريم ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ الذريات آية رقم: 21.

إشكالية البحث: ما مدى حجية البصمة الوراثية في الإثبات؟ وهل منح المشرع الجزائري لقاضي التحقيق مطلق الحرية في إجراء التحقيق للكشف عن الجريمة؟

اتبعنا في ذلك المنهج التحليلي المقارن من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري والفرنسي والدراسات الفقهية، والخطوة المتبعة في هذا البحث قسمناها إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى دليل البصمة الوراثية في الكشف على مرتكبي الجرائم في مسرح الجريمة وفي المبحث الثاني إلى أثر البصمة الوراثية في إثبات الجرائم.

المبحث الأول: دليل البصمة الوراثية في الكشف عن مرتكبي الجرائم في مسرح الجريمة.

الأدلة الجنائية في الكشف عن الحقائق ودقتها في تحقيق العدالة عن طريق إقامة الأدلة المادية التي ترفع من مسرح الحادث كأثر يتم التعامل معه في المختبرات لتحويله إلى دليل مادي يفيد النفي أو الإثبات للمتهم، فعلم الأدلة الجنائية بما لها من أهمية في مجال العمل الأمني خاصة في مجال الكشف وبيان غموض الجرائم عند التحقيق فيها بما يمكن المحققين الجنائيين من استخدام الأدلة الجنائية لإثبات الجرم، فالباحث في مسرح الجريمة من خلال الآثار التي يرتكبها الجاني من خلال تحليل الحمض النووي (ADN) يبدأ تكوين البصمة الوراثية عبر جميع عينات من الحامض النووي قد تكون هذه العينات من الشعر، اللعاب، الدم، خلايا البشرة، السائل المنوي، العظام، الأسنان الأظافر، التعرق الجلدي، الأنسجة وذلك بأخذ عينات من مسرح الجريمة وأخرى تعود للمتهم ويتم المقارنة بينهما. إلا أن بعض الفقه يرى عدم دقة عبارة البصمة الوراثية ويفضل استبدالها بعبارة "الأدلة البيولوجية" أو المعطيات والمؤثرات البيولوجية أو التحقق البيولوجي أو الجيني من الهوية⁽⁵⁾.

المطلب الثاني: المجالات القانونية التي تستخدم فيها البصمة الوراثية دورا أساسيا في إثبات الجرائم.

إن استخدام البصمة الوراثية في الكشف على مرتكبي الجرائم فالمحقق الجنائي يستعين بتقنية الحمض النووي لإثباتها فلو لا هذه التقنية لما استطاع المحقق الجنائي أن ينسب الجريمة إلى مرتكبها، فأعطى المشرع الجزائري للقاضي الجنائي كامل الحرية في تقدير الأدلة المقدمة إليه في الدعوى الجنائية، وذلك تطبيقا لمبدأ حرية الإثبات المقرر في المسائل الجنائية باستثناء بعض الحالات المحددة في الإثبات حصرا، فالمشرع ألزم القاضي الجنائي ألا يحكم بالإدانة إلا إذا استند إلى اليقين وقد أورد المشرع الجزائري طرق الإثبات في المسائل الجنائية في قانون

الإجراءات الجزائية الصادر بالأمر رقم 66/155 المعدل والمتمم والمؤرخ في 8 يونيو 1966 من الباب الأول والفصل الأول منه تحت عنوان في طرق الإثبات، المواد من 212 حتى 219 فتطرق المشرع الجزائري في المادة 219 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه "إذا رأت الجهة القضائية لزوم إجراء خبرة فعليةا اتباع ما هو منصوص عليه في المواد 143 إلى 156" وقد أقرّ المشرع الفرنسي الإثبات الجنائي بالبصمة الوراثية في قانون العقوبات لسنة 1994 ضمن سياق ما يعرف بقوانين الأخلاق الحيوية (Bioethiques Lois) وأفرد بابا كاملا أسماه الاعتداء على الشخص الناتج عن الدراسة الجينية، لكشف شخصيته عن طريق البصمة الوراثية، وذلك في النصوص من 25/226 إلى 28/226 منه على أن كشف شخصية الإنسان عن طريق بصمته الوراثية يجب أن لا يتم إلا في إحدى حالات ثلاثة:

- 1- الكشف عن شخصيته لأغراض طبية أو علاجية.
- 2- الكشف عنه لأهداف البحث العلمي.
- 3- في نطاق إجراءات جنائية صحيحة.

فمن الجرائم التي تستخدم فيها البصمة الوراثية في الإثبات هي:

أولا- القتل: قد يترك الجاني في مثل هذه الجريمة آثارا مادية نظرا لما قد ينشأ بينه وبين الضحية من عنف أثناء ارتكابه الجريمة، ويترك الجاني آثارا كالدّم، أو الجلد، أو الشعر، لأن الحمض النووي موجود في كل خلايا الجسم إلا أنّ الفقه

القانوني فقد اختلف حول إمكانية الاستناد إلى البصمة الوراثية في إثبات جرائم القتل للحكم بإدانة المتهم فمنهم من ذهب إلى أنه لا يجوز الاستناد إلى هذه القرائن للحكم بالإدانة وإن جاز تعزيز الأدلة بها⁽⁸⁾، لأنها دليل تحوطه الشبهة فلا تكفي وحدها لإدانة المتهم وإن كانت تكفي لاتخاذ بعض إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي⁽⁹⁾، ويرى غالبية الفقهاء أن البصمة الوراثية تكفي لإثبات جريمة القتل، فالقارئ الفعلية، أو الأدلة المادية، أو العلمية تصلح وحدها لبناء الحكم عليها بالإدانة إذ اقتنع بها القاضي⁽¹⁰⁾.

ثانيا- الاغتصاب: في مثل هذه القضايا نجد بعض الآثار السائل المنوي، اللعاب، خلايا الجلد قد تكون موجودة على ملابس الضحية أو مفارش الأسرة، أو تحت حواف أظافر الضحية، أو في منطقة الفرج أو الدبر، أو الفم. وباعتبار أن مثل هذه القضايا قد يصطحبها عنف أو استخدام القوة فممكن القول: فإنه ليس هناك حدود لدى الاستفادة من أي دليل في مكان الحادث حتى ولو كان لا يري بالعين المجردة.

ثانيا- قضايا إثبات النسب: أصبحت البصمة الوراثية القاسم في مثل هذه القضايا سواء كان ذلك إثباتا لقضية زنا نتج عنها طفل أو أن تدعي امرأة أن الطفل الذي يجوزتها ابن لشخص ما، وذلك من خلال إجراء الفحوصات المخبرية على المرأة والطفل والأب المتهم. واستخلاص الـ (ADN) من عيناتهم للوصول إلى الصفات الوراثية للطفل، وعندها يمكن إثبات بنوة ذلك الطفل من عدمه، لأنه من المعروف أن الطفل يحمل نصف صفاته الوراثية من الأب والنصف الآخر من الأم، وذلك بسبب الاندماج بين الحيوان المنوي والبويضة.

رابعا قضايا المفقودين: مثل جثث مجهولة الهوية وخط الأطفال في المستشفيات، أطفال مفقودين، سقوط طائرات، زلازل، حيث نجد أن البصمة الوراثية في مثل هذه القضايا تلعب دورا هاما في تحديد هوية الأشخاص، والتعرف عليهم من خلال مقارنة عيناتهم بعينات أفراد من أقاربهم؛ لأن الصفات الوراثية تكون مشتركة بين الأهل والأقارب.

خامسا- قضايا الهجرة: أحيانا قد تشك الجهات المعنية (سلطات الهجرة) بادعاء أحد الأشخاص حين يطلب

الأغطية، أو السرير نأو على الأعضاء التناسلية للجاني أو المجني عليها⁽¹⁴⁾.

ثالثا- الشعر: أصبح الشعر المتخلف في مسرح الجريمة نتيجة تشابك الجاني مع الضحية دورا كبيرا في البحث الجنائي، حيث أصبحت الشعرة المتخلفة في مسرح الجريمة دليلا على ارتكاب الجريمة⁽¹⁵⁾، لأن جسم الشعرة أو بصيلتها يحتويان على خلايا الجسم البشري.

رابعا- اللعاب والعرق نو البول نو الإفرازات الأنفية المخاطية: يعتبر اللعاب أحد مصادر البصمة الوراثية لاحتوائه على خلايا الجسم البشري، وهذه الخلايا مستمدة من الخلايا الموجودة بالجدار الخلفي للفم، وعلى ذلك يمكن استخلاص اللعاب من بقايا لفافة السجائر، والإفرازات الأنفية المخاطية قد توجد على الأشياء مثل الملابس الخاصة بطفل مفقود، أو المناديل الموجودة بمسرح الجريمة، والمستعملة من قبل الجاني، ويمكن استخلاص اللعاب من الطابع البريدي⁽¹⁶⁾.

خامسا- أنسجة الجلد، والعظام، والأظافر، والأسنان: قد تتخلف سلخة من بشرة إنسان في أظافر الجاني أو قطعة من عظام بشرية على سيارة صدمت شخصا في الطريق العام، ويمكن من خلال معالجة هذه المخلفات بواسطة البصمة الوراثية إيجاد علاقة مؤكدة بين هذه الآثار وبين المجني عليه.

المبحث الثاني: أثر البصمة الوراثية في إثبات الجرائم.

البصمة الوراثية تفيد في تحديد شخصية صاحب الأثر البيولوجي في مسرح الجريمة، ووجود صلة بينه وبين الجريمة المرتكبة، لا تقطع بأنه المرتكب لها وإنما تثير شكاً بأنه الجاني، ويحول ذلك إذ برر سبب تواجده في مكان ارتكاب الجريمة كإسعاف المجني عليه مثلاً، ومن هنا تعد البصمة الوراثية دليلاً مباشراً على تواجد المتهم في مكان ارتكاب الجريمة، وتعد كذلك دليلاً غير مباشر على ارتكابه لها لنا فهي تعد قرينة على ارتكابه لها⁽¹⁷⁾، إن وسائل الإثبات في القضاء لها أهمية بالغة ترقى إلى أهمية مرفق القضاء بحداثته، ذلك أن أهمية الإثبات تكمن في كونه الوسيلة الوحيدة التي تمكننا من اعتبار فعل ما موضوع شك أو انتزاع عنواناً للحقيقة على إثر صدور حكم

الالتحاق بعائلته، أو أفراد أسرته الذين ينتمون له بصلة قرابة أو دم على إقليم دولة أخرى، فيتم حسم هذا التنازع عن طريق استخدام البصمة الوراثية حيث يفحص دم الشخص المتقدم بالطلب ووالديه، أو من ادعى بصلة القرابة لهم لتحديد مدى التشابه أو صلة القرابة من عدمها.

سادسا- إعادة فتح القضايا المجهولة: قد يضبط شخص متهم في قضية معينة ويستخرج من الـ (ADN)، ومن ثم نكشف أن هذا الحمض النووي لذلك المتهم يتشابه مع الـ (ADN) المستخرج من عينات وجدت في قضايا أخرى مجهولة، ويتم ذلك حالياً بمراجعة البيانات لفصائل الحمض النووي للأشخاص.

يمكننا استنتاج أن البصمة الوراثية يمكن استخدامها في قضايا جنائية كثيرة ومتعددة لا تقع تحت دائرة الحصر هذا بالإضافة إلى استخدامها الطبية مثل الأمراض الوراثية، أمراض الإيدز، صناعة الأدوية.

المطلب الثالث: أنواع الآثار البيولوجية التي يمكن إجراء تحاليل الحمض النووي عليها

مسرح الجريمة هو مستودع سرها، لأن الجاني عند ارتكاب الجريمة يترك العديد من الآثار التي قد تدل عليه، أي تكون متعلقة بجسم الضحية، أو موجودة على جسم الجاني فيأتي دور الباحث الجنائي في اكتشاف هذه الآثار ويجري تحاليل الحمض النووي عليها، وهذه الآثار هي:

أولاً- الدم: يمكن إجراء الفحص على الدم السائل أو الجاف، ويتم استخلاص الـ (ADN) من كرات الدم البيضاء⁽¹¹⁾، ويتم بعد ذلك إجراء الفحوص على العينات المرفوعة من مكان الحادث بالمقارنة مع عينات قياسية مأخوذة من المجني عليه أو الجاني فبعد اكتشاف البصمة الوراثية أصبح من السهل تحديد صاحب البقعة الدموية بطريقة جازمة⁽¹²⁾، ويمكن العثور عليه في مسرح الجريمة أو المواد أو الأشياء التي يستخدمها الجاني كما يتم الحصول عليها من الملابس التي كانت يرتديها الضحية⁽¹³⁾.

ثانياً- المتني هو الأثر البيولوجي الأكثر أهمية في القضايا الجنسية، وقد يكون موجوداً بمسرح الجريمة على الملابس، أو

نهائي في الدعوى فالإثبات لا يمكن فصله عن الحكم القضائي بل هو روح هذا الحكم، وجوهره وعلى الرغم من هذه الأهمية التي يكتسبها الإثبات، فإن الدارسين لم يكرسوا في الحقيقة مجهودات معتبرة للبحث فيه، فهناك دراسات قليلة تتعلق بالقواعد التي تنظم موضوع الإثبات في مختلف الأنظمة القانونية لا سيما المتعلقة منها بالإثبات العلمي من كون هذا الأخير في تطور مستمر ذلك أن الحقيقة العلمية تبقى دائما محل دراسة وتجديد بين الحقيقة القضائية تنتهي عند اكتشافها من طرف القضاء⁽¹⁸⁾.

المطلب الأول: مدى التزام القاضي بالبصمة الوراثية

الإثبات في المواد المدنية هو الدليل أمام القضاء بالطرق المحددة قانونا على واقعة قانونية ينازع في صحتها أحد أطراف الخصومة، ومن هنا فإن الإثبات يكتسي أهمية بالغة في الحياة العملية إذ الحق بالنسبة لصاحبه لا قيمة له ولا نفعاً إذا لم يقيم عليه الدليل، أما الإثبات في المواد الجنائية أعطى القانون للقاضي الجنائي كامل الحرية في تقدير الأدلة المقدمة إليه في الدعوى الجنائية ووزنها وترجيح بعضها على الآخر، وذلك تطبيقاً لمبدأ حرية الإثبات المقرر في المسائل الجنائية باستثناء بعض الحالات المحددة في الإثبات حصراً، إذن لا يتقيد الإثبات الجنائي بوجه عام بأدلة معينة للقاضي أن يكون اقتناعه من أي دليل يقدم إليه وهذا بخلاف الحال في الإثبات المدني، إن القضاء الجزائري استعان بالبصمة الوراثية في قضايا إثبات النسب فالمادة 40 من قانون الأسرة الجزائري في الفقرة الثانية تنص على أنه يجوز للقاضي اللجوء إلى الطرق العلمية لإثبات النسب، وهذا ما حكمت به المحكمة العليا في ملف رقم 222674 بتاريخ 15/09/1999 في القضية أطرافها (ع ، ب) ضد (م ، ل) سنة 1995م اللذان تربطهما علاقة زوجية سنة 1994/12/14، ولد لهما توأمين بتاريخ 1995/10/27 م بعد 19 شهر من مغادرة الزوج لسكن الزوجية أحلت الرابطة الزوجية بين الطرفين بموجب حكم صادر عن محكمة سعيدة بتاريخ 1996/10/27م، فرغ الزوج دعوى نفى نسب التوأمين أمام محكمة (قديل) بهران والتي أصدرت حكم بتاريخ 1998/01/18 يقضي بتعيين خبير البصمة الوراثية قصد تحديد النسب،

وذلك في 27/10/1995 وبناء على ذلك تم الحكم في هذه المسألة، وتم تأييد هذا الحكم بقرار صادر عن مجلس قضاء وهران غرفة الأحوال الشخصية سنة 1998، وتم الطعن بالنقض في القرار أمام غرفة الأحوال الشخصية بالمحكمة العليا التي أصدرت قرار بتاريخ 15/06/1999 أن التوأم أبناء لهذا الأب من زوجته.

التشريع الفرنسي: حدد المشرع الفرنسي العمل بالبصمة الوراثية في مجال النسب في المادة 16-11 من القانون المدني الجديد التي نصت على أنه " في المجال المدني لا يمكن أن يتم التعرف، أو تحديد هوية الشخص بالبصمات الوراثية إلا في إطار تحقيقات قضائية أمر بها قاضي الموضوع، أو في إطار دعوى متنازعة في إثبات النسب أو نفيه، وبصد دعوى النفقة أو إلغاؤها ويتضح من خلال هذا النص بأن المشرع الفرنسي قد أجاز بوضوح اللجوء إلى البصمات الوراثية لإثبات النسب من الأب الحقيقي، وهو بلا شك يتناول مجهولين النسب وأولئك المتنازع في نسبهم، وهذا ما قضت به محكمة النقض الفرنسية حيث نقضت حكماً لمحكمة الاستئناف، وكانت هذه الأخيرة قد رفضت تحليل دم أب الذي اعترف بأبوته لطفل ثم ادعت والدته الطبيعية، أن هذا الأخير ليس هو الأب الحقيقي للطفل رغم معاشته للأم متمسكة بأنه عاقر لا يجب كانت محكمة الاستئناف قد استندت في حكمها أن الأم لم تقدم من الشهادات الطبية ما يكفي لإثبات ذلك، كما أنها لم تكشف عن الأب الحقيقي للطفل، ففي هذه الحكم أقامت محكمة النقض حقاً في الفحص الطبي باعتباره وسيلة علمية تسمح بإثبات النسب أو نفيه بحيث لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تنكر على المدعين هذا الحق، إلا إذا وجد مبرر مشروع لذلك.

كما يتضح من النص السابق أيضاً أنه لا يجوز في القانون الفرنسي اللجوء إلى الخبرة لتحديد البصمات الوراثية طالما لا توجد هناك دعوى أمام القضاء، ويبدو أن المشرع الفرنسي أراد أن يحصر اللجوء إلى البصمات الوراثية في دعوى تهدف إما لإثبات النسب أو لنفيه أو تهدف إلى إلزام الأب بالإفراق على الطفل، أو إلغاء هذه النفقة، وبالتالي فإنه لا يسمح لقاضي

الأمر المستعجل أن يقرر اللجوء إلى الخبرة البيولوجية التي تهدف للحصول على البصمات الوراثية لأطراف معينة⁽¹⁹⁾.

المطلب الثاني: إجبار المتهم على الخضوع لتحليل البصمة الوراثية.

لاشك أن هناك تساءل يثار في هذه المسألة وهو في حالة رفض، أو امتناع المتهم إعطاء عينه من خلاياه لمقارنتها بالمادة البيولوجية الموجودة والمرفوعة من مسرح الجريمة. وهناك لا بد من الإشارة إلى أنه من القواعد الأصولية في الإثبات أن البيئة على من ادعى وأنه لا يجوز إجبار الخصم على تقديم دليل ضد نفسه، لم يتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائي ما يميز إجبار الخصم على تقديم دليل ضد نفسه، فلا بد من إجبار

المتهم في حالة رفضه الخضوع لتحليل ال (ADN) في الكشف عن الحقيقة، وهذا ما نصت المادة 154 من نفس القانون على أن "على قاضي التحقيق أن يستدعي من يعينهم الأمر من أطراف الخصومة ويحيطهم علما بما انتهى إليه الخبراء من نتائج". حيث تتجه بعض التشريعات المقارنة إلى عدم إخضاع المتهم بالقوة الجبرية لإجراء تحليل البصمة الوراثية، وبالتالي تستلزم رضا المتهم بذلك الفحص⁽²⁰⁾، كما هو الحال في التشريع الايرلندي والنرويجي والإنجليزي، حيث أفردت نصوص إجرائية خاصة تضع فيها تنظيما للحصول على العينات الجينية، وتقرر الضوابط التي تحفظ سرية المعلومات الناتجة عن هذا التحليل، بل وتشترط لإجراء هذه التحليلات والكشف عن نتائجها رضا صاحبها.

المطلب الثالث: الحكم بالإدانة بناء على البصمة الوراثية.

الإثبات بواسطة ال (ADN) دليل نفي ودليل إثبات إيجابي أيضا في كل الحالات التي يتعين فيها تحديد الشخصية، وعلى رأسها الجريمة بحيث يمكن الوصول للمجرم الحقيقي في أية جريمة عن طريق الربط بين البصمة الوراثية للمتهم والبصمة الوراثية الموجودة في الأثر الادبي المتروك بمسرح الجريمة، والذي ساعد على ذلك وجود التشريعات التي تأخذ بجريمة تكوين الاقتناع الشخصي للقاضي الجنائي، وبذلك أصبحت جميع الأدلة مقبولة في الإثبات فيصبح له مطلق الحرية في الوصول إلى الحقيقة، ونصت المادة 68 من قانون الإجراءات

الجزائية الجزائي "يقوم قاضي التحقيق وفقا للقانون، باتخاذ جميع إجراءات التحقيق التي يراها ضرورية للكشف عن الحقيقة" فقد أصبح لقاضي التحقيق مطلق الحرية في أن يصل إلى الحقيقة من أي دليل قانوني يستمده، وكذلك ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة 427 من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أنه "يجوز إثبات الجرائم بأية طريقة من طرق الإثبات ويحكم القاضي بناء على اقتناعه الشخصي ما لم ينص القانون على خلاف ذلك". فالعبرة في الإثبات في المواد الجزائية هي باقتناع القاضي إلى الأدلة المطروحة.

خاتمة:

أصبحت البصمة الوراثية الآن أشهر الطرق العلمية الحديثة من أجل التعرف على هوية الشخص ومن ثم التوصل إلى المعرفة الحقيقية لمقترب الجرائم بعد أن أصبح القاضي الجنائي معولا عليها في ظل التطور العلمي والتقني في مجال البصمة الوراثية وهو ما يطرح وبإلحاح إمكانية الظفر في القيمة القانونية لدليل البصمة الوراثية نحو عدم إخضاعه بصفة مطلقة لسلطان الاقتناع الشخصي للقاضي لحماية للسلامة الجسدية، إلا أنه يمكن إجبار الشخص المتهم على إجراء تحليل البصمة الوراثية إذا رفض، بشرط أن يكون الأمر بقرار المحكمة وبإشراف طبيب مختص ومعمد دون أن يكون هذا الإجراء فيه انتهاك حرمة الحياة الخاصة، ونظرا للحدثة النسبية لطريقة فحص الحمض النووي واعتبارها وسيلة إثبات أمام القضاء فإنه لا يوجد في التشريع الجزائي نص خاص أو بتنظيم هذه الوسيلة العصرية والجديدة في الإثبات.

ولا يجب المغالاة في الاعتماد على البصمة الوراثية بشكل مطلق والاستغناء على أساليب التحقيق الكلاسيكية.

نتائج الدراسة:

1- تستخلص البصمة الوراثية من الحامض النووي من أي خلية في جسم الإنسان ماعدا خلايا الدم الحمراء، لأنها خالية من الحمض النووي وتستخلص من البقع الدموية الجافة والتلوثات المنوية، أو الإفرازات المهبلية. ويمكن عزل ال (ADN) الناتج عن الإفرازات المهبلية مثل حالات أخذ عينات بعد عملية الاعتصاب.

- (5)- وليد عاكوم - دور البصمة الوراثية في الإثبات - بحث مقدم إلى مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 533.
- (6)- بوصبع فؤاد- البصمة الوراثية ومدى مشروعيتها في إثبات ونفي النسب- رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2012، ص 09.
- (7)- الأساس العلمي لآثار الحمض النووي بجسم الإنسان (ADN)، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، دون سنة الطبع، ص 02.
- (8)- د/ محمد زكي أبو عامر - الإثبات في المواد الجنائية - المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1985، ص 114.
- (9)- د/ رءوف عبيد - مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، دار الفكر العربي، مجلد الأول، الطبعة 18، 2006، ص 728.
- (10)- د/ محمود نجيب حسني- شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية القاهرة، 2004، ص 867.
- (11)- د/ الهاني محمد طابع - الوسائل الحديثة في الإثبات الجنائي - رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2011، ص 306.
- (12)- د/ أبو الوفا محمد أبو الوفا إبراهيم - مدى حجية البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي، المرجع السابق، ص 678.
- (13)- د/ عبد الرحيم الحنيطي - استخدام الهندسة الوراثية في التعرف على الهوية منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 1999، ص 11.
- (14)- د/ محمد لطفي عبد الفتاح - القانون الجنائي واستخدامات التكنولوجيا الحديثة دراسة مقارنة، مكتبة دار الفكر والقانون، الطبعة الأولى، 2010، ص 194.
- (15)- د/ عبد الله عبد الغي غانم- دور البصمة الوراثية في مكافحة الجريمة- بحث مقدم إلى مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون بالإمارات، 2002، ص 125.
- (16)- د/ محمد عوض أبو النجا - علم البصمات التطبيقي - مجلة الأمن العام المملكة العربية السعودية الرياض، الطبعة الثانية، ص 68.
- (17)- د/ أبو الوفا محمد أبو الوفا إبراهيم، المرجع السابق، ص 705.
- (18)- د/ محمد زهدور الموجز في الطرق المدنية للإثبات في التشريع الجزائري، جامعة وهران، 1991، ص 22.
- (19)- د/ فواز صالح - حجية البصمة الوراثية في إثبات النسب - بحث منشور بمجلة الشريعة والقانون عدد 19 القاهرة، 2003، ص 9.
- (20)- د/ أشرف توفيق شمس الدين - الحماية الجنائية للحق في الخصوصية دراسة مقارنة - دار النهضة العربية، القاهرة، ص 97 وما بعدها.

- 2- تنوع مصادر البصمة الوراثية يجعل من الممكن عمل هذه البصمة من أي مخلفات بشرية سائلة مثل الدم واللعاب والمني أو أنسجة مثل الجلد، العظام، الشعر.
- 3- بصمات الأصابع يعتمد بها بدرجة أولى على مقارنات لأشكال فيزيائية أما البصمات الوراثية فإنها تعتمد على حسابات إحصائية.
- 4- الحمض النووي يقاوم عوامل التحلل والتعفن لفترات طويلة تصل إلى عدة شهور.
- 5-البصمة الوراثية تمكننا من تحديد جنس صاحبها، وإذا كانت العينة صغيرة فإنه من الممكن استخدامها كدليل في ذلك عن طريق إجراء اختبار محدد يتم به مضاعفة كمية ال (ADN) في العينة لذلك تعتبر البصمة الوراثية أدق وسيلة علمية عرفت حتى الآن في تحديد هوية الإنسان وذلك من خلال نتائجها القطعية.
- 6- البصمة الوراثية لا تنتهي حتى بعد وفاة الإنسان بفترة من الزمن.
- 7- علم البصمات هو علم متطور يتسم بالمرونة وهي من أهم وسائل التحقيق.
- 8- لا يجوز انكار البصمة الوراثية إذا كانت موجودة على سند من الأسانيد الرسمية.

شاكر سليمان
عباسة طاهر.

الهوامش:

- (1)- د/ محمد لطفي عبد الفتاح- القانون الجنائي واستخدامات التكنولوجيا الحيوية، دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون المنصورة مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص 70.
- (2)- عبد العزيز بيومي- الوراثة الجزئية (التركيب الكيميائي للمادة الوراثية) - مجلة العلوم الحديثة السويد، العدد الثالث 1980، ص 30 وما بعدها.
- (3)- د/ محمد أبو الوفا محمد إبراهيم - مدى حجية البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي - بحث مقدم إلى مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة 2002، المجلد الثاني، ص 675.
- (4)- د/ سعد الدين مسعد هلالي- البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية دراسة مقارنة - مجلة النشر العلمي الكويت 2001، ص 35.